مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 136) 2026, pp. 992-1004

الاوضاع الاقتصادية للدولة العثمانية إثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918

م.م. حسنين عبد الستار عبد الامير الجبوري
كلية التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية
hassaneinaljebory@uomustansiriyah.edu.iq
07700042718

مستخلص البحث:

شهدت الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918 أزمة اقتصادية عميقة شملت مختلف قطاعاتها الإنتاجية والخدمية؛ فقد أدت مشاركة الدولة في الحرب إلى استنزاف مواردها المحدودة، وتدهور البنية الزراعية والصناعية والتجارية التي كانت تعاني أصلًا من الضعف قبل اندلاع الحرب؛ إذ تأثرت الزراعة بشكل مباشر نتيجة تجنيد أعداد كبيرة من الفلاحين ومصادرة الحيوانات والوسائل الزراعية لصالح المجهود الحربي، مما أدى إلى انخفاض حاد في إنتاج الحبوب والقطن واندلاع مجاعات في بعض الولايات مثل سوريا والعراق، أما القطاع الصناعي فقد تراجع بشدة نتيجة انقطاع المواد الخام من أوروبا، وتوقف العديد من الورش والمصانع الصغيرة، باستثناء بعض الصناعات العسكرية التي أُنشئت بدعم ألماني لتلبية احتياجات الجبهات، وفيما يتعلق بالتجارة والمالية العامة، فقد تسبب الحصار البحري الذي فرضته دول الحلفاء في شلل شبه كامل لحركة الصادرات والواردات، وانخفضت عائدات الجمارك بشكل كبير، بينما لجأت الحكومة العثمانية إلى طبع النقود دون غطاء مما أدى إلى تضخم نقدي حاد وفقدان الليرة العثمانية قيمتها، ونتيجة لذلك، دخلت الدولة العثمانية مع نهاية الحرب في حالة من الانهيار الاقتصادي الشامل، مثلت أحد العوامل الرئيسة في تفككها وسقوطها عام 1918، تاركة إرثاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً في مناطق نفوذها السابقة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الحرب العالمية الأولى، الزراعة، الصناعة، التجارة.

المقدمة

مع مطلع القرن العشرين، كانت الدولة العثمانية تُعد إمبراطورية واسعة المساحة متعددة القوميات والأديان، لكنها تعاني في الوقت ذاته من تدهور سياسي واقتصادي وعسكري واضح، وكانت تُلقب آنذاك برجل أوروبا المريض، وهي عبارة تعبر عن ضعفها البنيوي وتراجع نفوذها أمام القوى الأوروبية الكبرى، فأدى هذا الضعف إلى سعي الدول العظمى (روسيا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) إلى تقاسم مناطق نفوذها واستغلال مواردها، ومن أجل دراسة الاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في الدولة العثمانية في حدود زمنية تمثلت بسنوات الحرب العالمية الأولى من عام 1914 وانتهاءً بعام 1918، وعلى أساس ذلك قُسم البحث على أربعة مباحث رئيسة؛ ليهتم المبحث الأول بدراسة الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، بينما يركز المبحث الثاني على دراسة أوضاع الصناعة للدولة العثمانية اثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918، ويهتم المبحث الثالث بمجال بمجال الزراعة، وأخيراً المبحث الرابع ليهتم بمجال التجارة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 136) 2026, pp. 992-1004

المبحث الأول
الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى

اتسمت الأوضاع السياسية الأدارية للدولة العثمانية بضعف المركز وتعدد الولاءات، إذ شهدت الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر انحلالاً إدارياً وتراجعاً في سلطة المركز في إسطنبول، فالإصلاحات المعروفة بـالتنظيمات العثمانية (1839–1876) لم تؤتِ ثمارها الكاملة بسبب مقاومة القوى التقليدية والفساد الإداري، مما جعل الإدارة المركزية عاجزة عن ضبط الولايات البعيدة مثل البلقان والعراق واليمن (محمد، 1981، ص23) إلى جانب الصراع بين السلطان وجمعية الاتحاد والترقي، فبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909، تولت جمعية الاتحاد والترقي السلطة، وسعت إلى اتباع سياسة التتريك في الإدارة وتوحيد الإمبراطورية تحت اللغة والثقافة التركية، إلا أن هذه السياسة أدّت إلى توتر مع العرب والأرمن وغيرهم من المكونات، وظهرت الحركات القومية في أرجاء الإمبراطورية، في الوقت الذي كانت تعاني فيه الدولة العثمانية فقدان الأراضي لمساحات شاسعة قبيل الحرب، أهمها أراضي البلقان بعد الحروب التي وقعت في عامي 1912–1913، وليبيا بعد الحرب مع إيطاليا في عامي 1911–1912، حتى أخذت تفقد نفوذها في في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، وهذا الانكماش الجغرافي أثّر بشدّة على مكانتها السياسية والاقتصادية.(محمد، 1986، ص115)

أما الأوضاع الاقتصادية؛ فقد اتسمت بالتبعية المالية والديون الخارجية، إذ كانت مالية الدولة العثمانية عشية الحرب العالمية الأولى خاضعة لهيمنة إدارة الديون العثمانية العامة التي تأسست عام 1881 بعد عجز الدولة عن سداد التزاماتها للدائنين الأوروبيين، وقد تولت هذه الإدارة الإشراف على موارد مالية مهمة، منها ضرائب التبغ والجمارك والملح، مما جعل استقلال الدولة المالي محدوداً للغاية، (Şevket ,1987, p.145) فضلاً عن هيمنة الاقتصاد الزراعي وضعف التصنيع، فقد ظل الاقتصاد العثماني في معظمه زراعياً، إذ شكلت الزراعة نحو 80% من النشاط الاقتصادي حتى عام 1914 (Şevket ,1987, p.163)، أما الصناعة فكانت محصورة في مشاغل صغيرة أو مشاريع أجنبية التمويل، مثل مصانع النسيج في إسطنبول وإزمير، ونتيجة لذلك، بقيت الدولة مستوردة للسلع الصناعية ومصدّرة للمواد الخام، مما خلق اختلالاً في الميزان التجاري.(Halil, 1994, p.271)

وفي مجال البنية التحتية والنقل، فقد شهدت الإمبراطورية العثمانية بعض التطور في مجال السكك الحديدية، أبرزها مشروع سكة حديد بغداد الذي موّلته ألمانيا ضمن سياستها للتوسع الاقتصادي في الشرق، ومع ذلك، لم تكن شبكات النقل كافية لربط جميع الولايات، مما أثر سلباً على التجارة الداخلية والقدرة العسكرية في التنقل والإمداد.(Stanford J, 1977, p.92)

وفي الجانب الاجتماعي، فإن أصل الأمة التركية قوم من الرعاة الترك المسلمين وفدوا من وسط آسيا في القرن الحادي عشر الميلادي واستقروا في آسيا، ثم كونوا لهم إمارة عثمانية من عدد من المقاطعات التركية في آسيا الصغرى، ولم تلبث هذه الإمارة أن تحولت إلى إمبراطورية امتدت رقعتها من الخليج العربي في الشرق إلى الجزائر في الغرب، ومن جنوب روسيا في الشمال إلى السودان في الجنوب، وتوغلت هذه الإمبراطورية في قلب أوربا الشرقية فشملت بودابست ووصلت حتى أبواب فينا، وكانت أوربا في ذلك الوقت في حالة دفاع أمام هذه الإمبراطورية المتقدمة، ولكنها بحلول القرن التاسع عشر أخذت هذه الإمبراطورية في الضعف أمام التفوق التكنولوجي والإداري في أوربا.
(ابراهيم، د.ت، ص16)

كان المفهوم التقليدي للمجتمع العثماني يقوم على الاعتراف بثلاث طبقات منتجة هي الفلاحون والتجار والحرفيون؛ فقد شكّل التجار والحرفيون غالبية سكان المدن. ومع ذلك، كان الحرفيون يحتلون المرتبة الأدنى ضمن الهرم الاجتماعي في الدولة العثمانية، ووفقاً لتعليمات السلاطين العثمانيين، كان يُلزم أفراد كل طبقة بارتداء لباس يميّز مكانتهم الاجتماعية، كما فُرضت قيود صارمة تمنع أصحاب الحرف والدكاكين من ارتداء الملابس الفاخرة المخصصة للطبقات العليا، وكما هو الحال في الريف التركي، انقسم سكان المدن إلى مسلمين وغير مسلمين، غير أن هذا التقسيم الديني لم يكن يعكس بدقة البنية الاقتصادية والاجتماعية الفعلية للمجتمع العثماني. (هاملتون، 1997، ص289)

كان التجار وأصحاب الحرف، سواء من المسلمين أو غير المسلمين، ينتمون إلى طبقة اجتماعية واحدة يتمتع أفرادها بحقوق متساوية، وقد اتسم التجار الأثرياء من اليونان والأرمن واليهود بتقليدهم للمسلمين في الملبس والسلوك، تعبيراً عن اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدن العثمانية، ومن حين لآخر، سعى السلاطين العثمانيون إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، كما حاولت بعض الطوائف الحرفية استخدام هذه الأحكام للتمييز ضد غير المسلمين، إلا أن هذه المحاولات كانت غالباً بدافع المنافسة الاقتصادية أكثر من كونها دينية. (خليل، 2002، 233)

كان أفراد الجماعات الدينية المختلفة في المدن العثمانية يعيشون في أحياء منفصلة تُعرف بـالمحلات أو الحارات، تحت إشراف زعمائهم الدينيين، ولذلك تميزت المدن العثمانية بوجود مناطق مستقلة لكل من المسلمين والمسيحيين واليهود، في حين امتلك الغجر حيّاً خاصاً بهم بغض النظر عن ديانتهم، وفي كل محلة للمسلمين كان الإمام يتولى الزعامة الدينية للجماعة، بينما يُعدّ الكتخدا ممثلها المدني أمام السلطات، أما بالنسبة لغير المسلمين، فكان القساوسة والحاخامات يقومون بدور القيادة الدينية والمدنية معاً، ممثلين طوائفهم أمام الحكومة العثمانية؛ ورغم هذا التقسيم المكاني والديني، فإنَّ العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين اتسمت عموماً بالودّ والتعايش، إذ كان من المألوف أن يتزوج المسلمون من نساء غير مسلمات دون إجبارهن على اعتناق الإسلام، مع اعتبار الأبناء في مثل هذه الحالات مسلمين تبعًا لأبيهم.(هاملتون، 1997، ص293)

كما إن الدولة العثمانية كانت قد أخضعت معظم أراضي البلاد العربية للحكم العثماني المباشر ودام ذلك عملياً حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918، إذ تحقق في ظل الدولة العثمانية اندماج اقتصادي شبه كامل بين المركز العثماني والولايات العربية التابعة له، إذ اتسمت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بالحيوية والنشاط، وشهدت حركة تجارية قائمة على التعاون المتبادل الذي أسهم في ازدهار الأسواق وتكامل الموارد غير أن هذا الترابط بدأ يتراجع منذ مطلع القرن التاسع عشر، نتيجة تصاعد النفوذ الاقتصادي والسياسي الأوروبي، الذي أدى إلى ربط بعض الولايات العثمانية المختلفة بالاقتصادات الأوروبية، وقد ساهمت عوامل عدة في هذا التحول، أبرزها إنشاء الموانئ الحديثة وتوسيع شبكة المواصلات وربطها بالمدن الداخلية عبر الطرق وسكك الحديد، مما عزز التبعية الاقتصادية للمراكز الأوروبية على حساب الروابط التقليدية داخل الدولة العثمانية.

(اميرة، 2003، ص15)

إزاء ذلك فقد اتسمت الأوضاع الاجتماعية والثقافية في الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى بتعدد القوميات، إذ كانت إمبراطورية متعددة الأعراق ضمت الأتراك والعرب والأكراد والأرمن واليونانيين واليهود وغيرهم، ومع انتشار التعليم الحديث والصحافة، بدأت هذه الشعوب تطالب بحقوق قومية أو إصلاحات سياسية، مما زاد من حدة التوترات الداخلية، (حسن، 2018، ص304) .

كما شهدت نهايات القرن التاسع عشر توسعاً نسبياً في التعليم المدني والعسكري، إلا أن نسبة المتعلمين بقيت منخفضة، خاصة في الأرياف، (محمد، 1981، ص218) كما أسهمت الصحافة العربية والتركية في نشر الفكر الإصلاحي والقومي، وكانت صحف مثل المقتطف والمنار والعثماني الجديد منابر رئيسة لهذا الجدل الفكري.(عبدالرحمن، 1951، ص132)

أما الحالة المعيشية، فقد اتسمت بتدهور أوضاع الفلاحين بسبب الضرائب الباهظة وتركز ملكية الأراضي بأيدي كبار الإقطاعيين، إضافة إلى موجات الجفاف في بعض الولايات العثمانية، كما شهدت المدن الرئيسية ارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي انعكس في اضطرابات اجتماعية وسياسية.(محمد، 1986، ص249)

وفي إطار الأوضاع العسكرية، فقد اقترنت بمحاولات التحديث عندما سعى السلطان عبد الحميد الثاني إلى تحديث الجيش العثماني بمساعدة ضباط ألمان مثل الجنرال فون در غولتز، إلا أن الهزائم المتتالية، خاصة في البلقان وليبيا، كشفت هشاشة البنية العسكرية ونقص التسليح والتموين، (Shaw & Shaw, op.cit,, p.64)فضلاً عن التوجه نحو التحالف مع ألمانيا عندما أدرك الاتحاديون بعد عام 1913 أن بقاء الدولة يتطلب حليفاً قوياً، فاقتربوا من ألمانيا التي دعمت مشاريعها في الشرق مقابل النفوذ السياسي والعسكري. وهكذا، عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، كانت الدولة العثمانية مهيّأة للانضمام إلى التحالف المركزي. (احمد، 1990، ص311)

يتضح مما تقدم كانت الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى إمبراطورية مترامية الأطراف لكنها منهكة داخلياً، فقد عانت من ضعف اقتصادي وهيمنة أجنبية على ماليتها، ومن انقسامات قومية وسياسية تهدد وحدتها، وعلى الرغم من محاولات التحديث، لم تتمكن من مواجهة التحولات السريعة في أوروبا والعالم، لذا دخلت الحرب عام 1914 وهي في وضع لا يسمح لها بخوض صراع طويل، فكانت الهزيمة نهاية طبيعية لمسار الانحدار التاريخي الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر.

انضمت الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى في أواخر عام 1914، إلى جانب دول المحور المتمثلة بألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، وكانت أوضاعها الاقتصادية قبل الحرب تعاني من ضعفٍ شديد بسبب تراكم الديون، وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، وتزايد تبعية التجارة الخارجية للدول الأوروبية، ومع اندلاع الحرب، تفاقمت هذه الأزمات نتيجة الحصار البحري، وانقطاع طرق المواصلات، وتجنيد أعداد ضخمة من الأيدي العاملة في الجيش، ما أدى إلى انهيار شبه شامل للبنية الاقتصادية في معظم الولايات العثمانية،(Stanford, 1977, p. 294).

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 136) 2026, pp. 992-1004

المبحث الثاني

أوضاع الصناعة للدولة العثمانية اثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918

كانت الصناعة في الدولة العثمانية محصورة في المدن، واقتصرت بشكل كبير على الصناعات الحرفية التقليدية، فقد شكّلت الأصناف الحرفية في المدن العثمانية الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية، وكان أفراد هذه الأصناف يمثلون نسبة كبيرة من السكان الحضريين، نظراً لدورهم الحيوي في تلبية احتياجات المجتمع وإنتاج السلع المحلية، ويُلاحظ وجود تشابه واضح بين التنظيمات الحرفية العثمانية (النقابات الإسلامية) ونظيراتها الأوروبية، سواء من حيث الهيكل التنظيمي أو القواعد التي تحكم عمل الأعضاء وأساليب الإنتاج والتدريب المهني، والتي أخذت تتطور منذ قيام الثورة الصناعية في أوربا وظهور الاختراعات فأصبح الإنتاج الصناعي في أوربا يوزع على الأسواق والمستعمرات في آسيا وكذلك كانت الدولة العثمانية أحدى الدول المستهلكة للصناعات الأوربية، أما في الدولة العثمانية بقت النقابات على شكل أخويات وكان الآخية يتولى بعض المناصب العامة بأمر السلطان العثماني ، فأصبحوا يمثلون قوة سياسية في المدن العثمانية.

(خليل، 2002، ص234)

كانت الأصناف الحرفية في الدولة العثمانية تخضع لإشراف مباشر من قبل الدولة، إذ كان أفراد الحرفة يختارون من بينهم الكتخدا، وهو الشخص المسؤول عن تطبيق قواعد الصنف وتمثيل الحرفيين أمام السلطات، وقد كان هذا الاختيار يحظى بأهمية كبيرة، لما يحمله من دلالات تنظيمية واجتماعية داخل المجتمع الحرفي، وكان من المعتاد أن يسعى الحرفيون الراغبون في تأسيس صنف مستقل إلى انتخاب كتخدا خاص بهم وإبلاغ القاضي المحلي بذلك، ليُسجل الصنف رسمياً في سجلات المحكمة، ورغم أن الحرفيين كانوا يمتلكون حق عزل الكتخدا متى شاؤوا، فإنهم غالباً ما كانوا يعارضون تدخل الحكومة العثمانية في اختيار من يخلفه، حفاظاً على استقلالية تنظيمهم المهني. (ابراهيم، د.ت، ص295)

طبّقت الدولة العثمانية بدقة قواعد الاحتساب التي كانت تحكم عمل الأصناف الحرفية، مع مراجعتها وتحديثها عند تولي كل سلطان جديد للحكم، واستمرت هذه الممارسة حتى سقوط الدولة وإلغاء الخلافة، وقد شملت رقابة الدولة مراقبة الأوزان والمكاييل، لضمان الالتزام بالمعايير ومنع الغش والاستغلال، بالإضافة إلى جمع الضرائب بشكل منظم، ومن أجل تنظيم السوق، وضعت الدولة مجموعة من الشروط المتعلقة ببيع المواد الخام والسلع الجاهزة، حيث كان على السلع المستوردة إلى المدن العثمانية دخول البوابات المخصصة لها والسير في شوارع محددة للوصول إلى الأسواق أو الخانات، بما يضمن السيطرة على التداول التجاري وحماية مصالح المستهلكين والدولة. (اسماعيل، 1995، ص198)

كانت الدولة العثمانية تفرض على الحرفيين ضريبة محددة على كل محل، بالإضافة إلى ضرائب أخرى على بعض السلع المصنعة، وضرائب إضافية على السلع المتداولة في السوق، تُحسب إما بالوزن أو بالقطعة، وفي كل ولاية، كانت هذه الضرائب محددة في ما يُعرف بالقانون نامة، ولضمان تحصيلها بفعالية، ساعدت الدولة الحرفيين على التركيز في أسواق محددة وبيع بضائعهم في أوقات معينة. أما إذا حاول أي فرد من الحرفيين التفرق عن هذه الأسواق بهدف التهرب من دفع الضرائب، فقد كانت الدولة تعيدهم بالقوة إلى السوق المخصص لهم، لضمان الانضباط الاقتصادي والسيطرة على الأسواق.(خليل،2002، 242)

لم تتدخل السلطات العثمانية في شؤون الأصناف الحرفية إلا بهدف حماية مصالح الخزينة والمستهلكين من دون المساس بتنظيماتهم الداخلية أو أساليب عملهم، إلا أن نقص المواد الخام التي يحتاجها الحرفيون بين الحين والآخر كان يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وظهور بعض البطالة في المدن، ما شكل آنذاك مشكلة اقتصادية بالغة الأهمية؛ وغالباً ما كان هذا النقص ناتجاً عن المضاربة واستغلال التجار للظروف السوقية مما يزيد من حدة الضغوط الاقتصادية على المجتمع والحرفيين، ومن محاولات بعض الحرفيين لشراء كميات كبيرة من المواد الخام التي يحتاج إليها حرفيين في حرفة أخرى، أو بسبب قدوم تجار من منطقة أخرى لشرائها بسعر أعلى وفي مثل هذه الحالة كانت الأصناف تتوجه بالشكوى للحكومة لكي تمنع حدوث ذلك، وبسبب محدودية المواد الخام، أصبح من الضروري تحديد عدد الدكاكين والورش الحرفية المسموح بها، كما أن النقص في القوة العاملة، وخاصة الحرفيين ذوي المهارات العالية، استدعى من رؤساء الأصناف مراقبة تنظيم العمالة بعناية لضمان توزيع المهارات بشكل متوازن والحفاظ على استمرارية الإنتاج وجودته داخل الأسواق الحضرية. (هاملتون،1997 ،ص295) كانت محدودية السوق العامل الاقتصادي الرئيسي الذي شكّل تركيبة الأصناف الحرفية، فقد أدى هذا النظام الاقتصادي إلى اقتصار إنتاج الحرفيين على سوق محدود يغطي المدينة والقرى المحيطة بها، نتيجةً لتخلف بعض وسائل النقل. ومن ثم كان لا بد من تنظيم الإنتاج بما يتناسب مع هذه الحدود السوقية؛ إذ أدى تحديد حجم الإنتاج إلى تحديد عدد الدكاكين والورش الحرفية لكل صنف، ولحماية السوق من المنافسة الخارجية، ضمنت الدولة لكل صنف احتكاراً داخل مدينة أو ولاية أو منطقة محددة. كما خضعت السلع المصنعة لمقاييس ومعايير دقيقة لتجنب المنافسة غير العادلة، فتم تنظيم طرق الإنتاج وأنواع المواد الخام والأدوات المستخدمة، بالإضافة إلى شروط عمل الورش الحرفية، فيما كان أهل الخبرة يتولون تفقد الإنتاج والتحقق من جودة السلع قبل عرضها في الأسواق (خليل، 2002، ص242)

وهكذا رسَّخت السياسة المحافظة للحكومة العثمانية احتكار الحرفيين القدامى للأصناف الحرفية، وظل أصحاب الورش يورّثونها لأبنائهم أو لأصهارهم وأقاربهم، فأدى هذا إلى تحوّل الألقاب الحرفية، مثل الكتخدا و ويجيت باشي، إلى ألقاب وراثية تنتقل عادة من الأب إلى الابن، ونادراً ما تنتقل من الحرفي إلى معاونه، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، فقدت هذه الألقاب صلتها المباشرة بالحرفة أو الصنعة، لتصبح في النهاية رموزاً للملكية القانونية فقط، دون أي دلالة على المهارة المهنية أو الدور الفعلي في الإنتاج، ومن ناحية أخرى فقد كان دخول الإنكشارية في أصناف المدينة من العوامل التي ساهمت في انحطاط النظام العثماني للأصناف، فقد كانت امتيازاتهم العسكرية تحررهم من رقابة المحتسب والقاضي وتمكنهم من أن يستغلوا تركيب الأصناف لمصالحهم.(خليل، 2002، ص244) وهكذا، كان بعض الحرفيين يتجاهلون باستمرار الأسعار المحددة في الأسواق، وينتجون سلعاً ذات جودة منخفضة، ويفتحون دكاكينهم في أماكن يشاؤونها من دون الحصول على شهادة إتقان الصنعة، وغالباً ما كانوا يفرضون على الحرفيين القدامى المشاركة معهم وتقاسم الأرباح، كما استغلوا المواد الأولية المتاحة دون أن يُعاقبهم أحد، وأسهمت هذه الممارسات جميعها في تفكك التركيبة التقليدية للأصناف، مما أدى إلى تدهور مستوى الحرف اليدوية في الدولة العثمانية بشكل عام. (هاملتون، 1997، ص299)

وبقيت هذه الأوضاع في الدولة العثمانية على ما هي عليه حتى قيام الحرب العالمية الأولى وإلغاء الخلافة ومجيء مصطفى كمال أتاتورك، فكانت الدولة العثمانية في حالة حرب منذ عام 1911 ولم يكن فيها في ذلك التاريخ أية صناعات حديثة سوى بعض الصناعات التقليدية، ولم يتوفر لدى تركيا طبقة من العمال العاملين والصناعيين إلا في السنوات الأخيرة من الأتراك مقارنةً بالدول الأوربية التي انتزعت أملاكها في تلك الحرب عندما انضمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى في

عام 1914 إلى صف ألمانيا، فكانت هذه فرصة لاحتكاكها مباشرةً بالأفكار الغربية، (ابراهيم، د.ت، ص36) ومن جانب آخر فقد تراجع النشاط الصناعي التقليدي، إذ كانت الصناعة العثمانية قبل الحرب محدودة وتعتمد على الورش الحرفية الصغيرة كالنسيج والجلود والحديد البسيط، ومع بداية الحرب، تدهورت الصناعات التقليدية بسبب انقطاع المواد الأولية المستوردة من أوروبا، ونقص الأيدي العاملة التي تم تجنيدها، كما دُمّرت بعض المنشآت في مناطق القتال كغاليبولي والعراق.
(Bernard, 1961, p.206) وفي جانب الصناعات العسكرية وجهود الاكتفاء الذاتي، فقد حاولت الدولة العثمانية تعويض النقص عبر تطوير الصناعات العسكرية بمساعدة ألمانيا، فأنشئت مصانع ذخيرة ومتفجرات في إسطنبول وقونية، لكن الإنتاج ظل محدوداً للغاية ولا يغطي حاجات الجبهة، كما فشلت الدولة العثمانية في تحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ كانت تعتمد على الواردات الألمانية.
(Stanford Shaw,1977, p.297)

المبحث الثالث

أوضاع الزراعة للدولة العثمانية اثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918

كان في الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى نحو 85% من السكان يشتغلون في الزراعة، وكان سكان المدن هم وحدهم الذين يستطيعون مواصلة التعليم في مراحل متقدمة وكانوا يحتكرون السلطتين الإدارية والسياسية، وبالرغم من ذلك كانت الدولة العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الأولى منسجمة سكانياً، إذ إن رغم وجود العناصر غير التركية، فإن هذه العناصر مسلمة مما خفف من حدة التوتر بينهما وبين الأتراك فمجموع العناصر غير التركية في ذلك الوقت كان يقدر بمليونين وربع، منهم ربع مليون غير مسلمين والمليونان الآخران مسلمون مما يربط بينهم وبين الأتراك رابطة قوية، ومثال ذلك الأكراد الذين هم من أكثر العناصر غير التركية عدداً في الدولة العثمانية، كما أنهم من أكثرهم شكيمة لا سيما وأن ظهرهم محمي بباقي مجموعات جنسهم في إيران والعراق وسوريا وروسيا، (ابراهيم،د.ت ، ص13) ومن أشد العناصر تحمساً للخلافة ولم يثيروا الاضطرابات ضد الحكومة العثمانية إلا بعد الحرب العالمية الأولى 1914–1918، مما ساعد ذلك على استقرار الزراعة حتى خلال سنوات الحرب،(اسماعيل،1995 ، ص187) بالرغم من أن الدولة العثمانية كانت في حالة حرب منذ عام 1911، وكان كثير من فلاحيها ماتوا إثناء الحرب في البلقان، فأصبحت مساحات زراعية كبيرة غير مستغلة بسبب غياب الفلاحين في الخدمة العسكرية، وبقيت أوضاع الفلاحين على ما هي عليه في سنوات الحرب العالمية الأولى.(ابراهيم، د.ت، ص18)
كانت الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى قد طبقت عدة قوانين خصوصاً منذ عهد مدحت باشا والى إلغاء الخلافة العثمانية، حيث كانت الأرض ترتبط بقوانين، وكانت تسجل بأسماء المشتغلين فيها من الأغوات وأهملت دور الفلاحين المستغلين للأرض، إلا إن أوضاع الزراعة لم تكن بالمستوى الرفيع، بالرغم من إن الدولة العثمانية كانت بلداً زراعياً وأغلب سكانها من المشتغلين في الزراعة، إلا أنها تدهورت أواخر الحكم العثماني نتيجة لانهيار هذا الحكم، ففي الحرب العالمية الأولى خرجت تركيا بلداً زراعياً متأخراً في كل ما يتعلق بمقومات التجارة من إنتاج زراعي وحرفي، حيث كانت تعتمد في سنوات الحرب وما قبلها على استيراد معظم حاجاتها من البلاد الأجنبية ولا تصدر لها غير المواد الأولية، وكان ميزانها التجاري مديناً مما كان لهذا الأثر الاقتصادي من إنتاج متأخر وبطالة وفقر.(إبراهيم، د.ت، ص49-50) ومن جانب آخر، فإن واقع الزراعة في الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى شهد تدهوراً كبيراً في الإنتاج الزراعي، لاسيما وأن الزراعة كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد العثماني، إذ اعتمد أكثر من 70% من السكان عليها قبل الحرب، إلا أن اندلاع الحرب أدى إلى انحسار الإنتاج الزراعي بشكل كبير بسبب تجنيد الفلاحين في الجيش، ومصادرة الحيوانات الزراعية لنقل المؤن والعتاد، فضلاً عن شحّ الأمطار في بعض الولايات

العثمانية، وقد شهدت مناطق مثل الأناضول وسوريا والعراق انخفاضاً حاداً في إنتاج الحبوب والقطن والشعير، كما أدى فرض الحلفاء حصاراً بحرياً على السواحل العثمانية إلى صعوبة استيراد الأسمدة والآلات الزراعية. (Halil, 1994, pp. 1022–1025)

إزاء ذلك، سادت الدولة العثمانية سنوات الحرب العالمية المجاعة وانهيار الأمن الغذائي، إذ أدت الظروف الحربية إلى مجاعة مروعة في بعض المناطق، ولا سيما في بلاد الشام بين عامي 1915–1918، حيث تسبّب الحصار البريطاني والفرنسي على الساحل، إلى جانب سياسات جمال باشا، في فقدان مئات الآلاف من الأرواح بسبب الجوع، كما عانت الولايات العراقية من نقص في الحبوب، وارتفعت الأسعار أضعافاً مضاعفة.(عبد العزيز، 1988، ص371-373)

المبحث الرابع

أوضاع التجارة للدولة العثمانية اثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918

كانت الأناضول في العهد العثماني وحتى سنوات الحرب العالمية الأولى (1914–1918) تُعدّ مركزاً تجارياً حيوياً للسلطنة العثمانية، فقد شكّلت بورصة أهم مركز تجاري في المنطقة وأكبر سوق لتبادل التجارة بين الشرق والغرب، إلى جانب ذلك، برزت أزمير وأماسية وطوقات بوصفها مراكز اقتصادية وثقافية مهمة بعد بورصة، كما كانت أنطاليا وآلانيا من أهم الموانئ في جنوب الأناضول، تستقبل البضائع الهندية والعربية، التي كانت تُنقل أيضاً عبر الطريق البري القديم الممتد بشكل مائل من حلب إلى القسطنطينية، والذي يربطها ببورصة من الجنوب، وكان هذا الطريق التجاري آمناً للتجار المسلمين الذين يسافرون إلى مختلف الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية وإلى إيران، أما التجار البنادقة والجنويون وغيرهم المقيمون في القسطنطينية وغلطة، وهما من أهم مراكز التجارة مع الشرق، فكانت بورصة تمثل السوق الأقرب لشراء البضائع الشرقية وبيع المنتجات الأوروبية. (خليل، 2002، ص200)

كانت بورصة قد ازدهرت في العهد العثماني وتحولت إلى سوق عالمي للحرير الخام، وذلك بفضل التجارة بالحرير الفارسي الذي لاقى اندفاع شديد للشراء من قبل التجار الايطاليين، وكان ذلك يعود على الدولة العثمانية بالفائدة الكمركية، ولم يكن الحرير السلعة الوحيدة المتداولة في بورصة، إذ شكّل المسك والراوند والخزف الصيني جزءاً مهماً من التجارة القادمة إلى بورصة من شرق آسيا، مما يعكس تنوع السلع التجارية وثراء حركة التجارة الدولية التي كانت تمر عبر هذه المدينة الحيوية، وكانت البضائع التي تنتقل عن هذا الطريق حكراً بالكامل للتجار المسلمين في باقي الولايات العثمانية.(ابراهيم، د.ت، ص193-194)

كانت تجارة البحر الأسود واحدة من أهم فروع الاقتصاد العثماني، لكنها أدت أيضاً إلى كثير من المشاكل للنظام العثماني، بما في ذلك الحروب مع روسيا وإيطاليا التي استمرت حتى سنوات الحرب العالمية الأولى، فقد سيطر العثمانيون على مضيق الدردنيل، مما مكنهم من استبعاد الإيطاليين من تجارة البحر الأسود ودمج المنطقة كجزء متكامل من اقتصاد الإمبراطورية، على غرار ما كان عليه الحال مع مصر وسوريا، وكانت المواد الغذائية الأساسية لإسطنبول وحوض بحر إيجة، مثل القمح والسمك والزيت، تأتي منذ القدم من التخوم الشمالية للبحر الأسود، وقد منعت الدولة العثمانية تصدير هذه المواد إلى إيطاليا، وكانت السفن الإيطالية تخضع للتفتيش الدقيق في إسطنبول، ونظراً لأن هذه المواد الغذائية شكلت الجزء الأكبر من تجارة البحر الأسود، فقد ظلّت المنطقة التجارية النشيطة مغلقة تماماً أمام الأجانب حتى قيام الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية.(خليل، 2002،ص200)

أما بالنسبة للتجارة العثمانية مع أوروبا، فقد كانت تتم في أغلب الأحيان عبر الدولة الإيطالية، وخصوصاً البندقية، التي كانت تمثل القوة البحرية الرئيسية في البحر المتوسط، وقد اتبعت البندقية

سياسة هجومية تجاه الدولة العثمانية بهدف تحقيق مكاسب تجارية، مع تجنب الدخول في حروب مباشرة طالما ظلت مصالحها الحيوية محمية، وجاء هذا السلوك بعد أن أسفر الصراع السابق بين الدولتين عن منح العثمانيين امتيازات تجارية، مما جعل البندقية تركز على استغلال الفرص التجارية بدل الصراع العسكري المباشر.(خليل، 2002، ص208)

وكان الاقتصاد العثماني يعتمد من بداية قيام الدولة العثمانية حتى سقوطها بالتدريج على أوربا، حيث كان رجال الدولة العثمانية يرون جدوى كبيرة في هذه السياسة التي اعتمدت على تشجيع استيراد السلع الجاهزة، إذ اعتبروها وسيلة لتعزيز التجارة، تلبية حاجات السوق المحلية، وضمان تدفق السلع الضرورية إلى المدن العثمانية بكفاءة، حيث إن الدولة العثمانية لم يكن اقتصادها قائما على الصناعة من جهة، ومن جهة أخرى لتلبية الحاجات التي تتطلبها الأسواق المحلية وزيادة واردات الخزينة، وبهذا أصبحت الدولة العثمانية واحدة من أسواق الشرق المفتوحة أمام التجارة الأوربية المتنافسة في آسيا، حيث أندثر بذلك الإنتاج الحرفي في الدولة العثمانية بعد منح الدولة العثمانية الامتيازات التجارية إلى الدولة الأوربية الطامعة بالممتلكات العثمانية، مما أدى إلى إلحاق أضراراً كبيرة بالاقتصاد العثماني.(اميرة،2003 ،ص12)

كما إن نفقات الحرب العالمية الأولى قد خسرتها الدولة العثمانية اثناء الحرب العالمية وأخذ دول الوفاق يجبرون الولايات التي كانت خاضعة للدولة العثمانية على تسديد تكاليف هذه النفقات، ومن هذه الولايات سوريا التي أكرهت على قبولها بعد أن احتلت التجارة دوراً واسعاً في تعزيز التواصل بين العرب والأتراك، نظراً للامتداد الجغرافي المتصل بين الولايات العربية والمركز العثماني، ولم تكن هناك عوائق كمركية أو نظم صارمة للرقابة على النقد خلال فترة الحكم العثماني في هذه الولايات، مما سهّل حركة التجارة. ومع ذلك، عانت التجارة من الركود وارتفاع الأسعار نتيجة الحرب العالمية الأولى، حيث انخفضت واردات الدولة من 42 مليون ليرة عام 1913 إلى 4.7 ملايين ليرة عام 1918، فيما شهدت الصادرات تراجعاً كبيراً خلال الفترة نفسها من 21 مليون ليرة إلى 5.5 ملايين ليرة فقط، وقد انعكس هذا التدهور بشكل سلبي على الاقتصاد العثماني، وبالتالي أثر بشكل مباشر على الاقتصاديات المحلية للولايات العربية.(اميرة،2003 ،ص16)

وكانت الدولة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى 1914– 1918 قد ألغيت جميع الامتيازات الممنوحة للدول الأوربية، إلا أنها بعد خسارتها الحرب توزعت ممتلكاتها بين دول الوفاق الذين سيطروا على الملاحة في البوغازين، وأصبحت الأستانة ميناءاً حراً لدول الوفاق وفق اتفاقية الأستانة، وفي عام 1918 بعد وفاة السلطان محمد الخامس وتولى العرش بعده أخوه وحيد الدين باسم السلطان محمد السادس الذي عقد هدنة مودرس التي نصت على قيام بريطانيا وحليفاتها باحتلال القلاع والاستحكامات في الدردنيل والبوسفور وفتح الدردنيل والبوسفور للملاحة الدولية، الأمر الذي أدى إلى خسارة الدولة العثمانية جميع ممتلكاتها وأصبحت الدول الأوربية تتحكم بطرق التجارة بين الشرق والغرب والاستيلاء على ولاياتها وأعيدت الامتيازات الأجنبية. (إسماعيل، 1995، ص225)

ومن جانب آخر، فقد شهدت الدولة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى انهيار التجارة الخارجية، إذ تعرضت التجارة العثمانية لشلل شبه تام نتيجة الحصار البحري البريطاني وإغلاق المضائق أمام الملاحة الدولية، كما توقفت حركة التبادل مع أوروبا الغربية، وانحصرت التجارة مع ألمانيا والنمسا، فأدى ذلك إلى انخفاض عائدات الكمارك التي تُعد أحدى أهم موارد الدولة المالية.(Donald, 1993, p. 214)

ومع تراجع الإيرادات المالية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، لجأت الحكومة العثمانية إلى طبع النقود دون غطاء مما تسبب في تضخم حاد، فقدت الليرة العثمانية نحو 75% من قيمتها بين عامي 1914 و1918، كما ازدادت الديون الخارجية رغم تعليق سداد بعضها مؤقتاً، بسبب شراء الأسلحة والمؤن من ألمانيا.(محمد، 1999، ص288-290)

مما تقدم، يمكن القول إن الحرب العالمية الأولى شكلت مرحلة انهيار اقتصادي شامل للدولة العثمانية، فقد انهار الإنتاج الزراعي والصناعي، وتقلّصت التجارة، وتدهورت قيمة العملة، وتُعد تلك الأزمات أحد العوامل الأساسية التي عجلت بسقوط الدولة العثمانية عام 1918، إذ تركت الحرب تركة ثقيلة من الفقر والديون والمجاعات، لتفتح الباب أمام إعادة تشكيل الشرق الأوسط على أنقاض السلطنة العثمانية.

الخاتمة

في ختام بحثنا يمكن القول إن الحرب العالمية الأولى 1914-1918 كانت العامل المسرع لانهيار الاقتصاد العثماني، حيث كشف صراعه العسكري عن هشاشة البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأدى إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة انعكست على كافة قطاعات الحياة في الإمبراطورية العثمانية، ومن خلال بحثنا في موضوع الاوضاع الاقتصادية للدولة العثمانية اثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918، يمكن استنتاج الآتي:

1. أدى تجنيد أعداد كبيرة من الفلاحين لمصلحة الجيش، ومصادرة الحيوانات والآلات الزراعية، إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل حاد في معظم الولايات، خاصة في الأناضول وسوريا والعراق، فتسببت هذه الأوضاع في مجاعات واسعة ونقص شديد في المواد الغذائية الأساسية، مما أثر على الأمن الغذائي للسكان المدنيين.
2. تأثرت الحرف اليدوية والصناعات التقليدية بسبب انقطاع المواد الخام وصعوبة التوريد من أوروبا نتيجة الحرب والحصار، فلم تتمكن الدولة العثمانية من تطوير صناعات حديثة كافية لتغطية حاجات الحرب أو استبدال الواردات الأجنبية، باستثناء بعض مصانع الأسلحة والدروع التي أُنشئت بمساعدة ألمانية.
3. إن فرض الحصار البحري من قبل الحلفاء أدى إلى توقف أو تراجع كبير في الصادرات والواردات، مما أضعف العائدات المالية للدولة العثمانية، فاقتصرت التجارة على بعض الشركاء المحدودين مثل ألمانيا والنمسا، مما زاد من تبعية الدولة الاقتصادية لدول المحور.
4. إنَّ نقص الإيرادات الكمركية والحربية دفع الدولة العثمانية إلى طبع النقود من دون غطاء، مما تسبب في تضخم شديد وفقدان قيمة الليرة العثمانية، فضلاً عن تراكم الديون الخارجية أضعف استقلالية الدولة الاقتصادية وجعلها أكثر اعتماداً على التمويل الألماني لدعم الحرب.
5. ضعف قدرة الدولة العثمانية على مواجهة أزمات الحرب نتيجة تزامن الانخفاض في الإنتاج الزراعي والصناعي مع شلل التجارة وارتفاع التضخم، فأصبحت الدولة العثمانية غير قادرة على دعم مجهودها الحربي أو توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، وهذا الانهيار الاقتصادي شكل أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى سقوط الدولة بعد الحرب في عام 1918.

المصادر:-

1. ابراهيم رزقانة، تركيا، مطبعة يوسف، القاهرة، د.ت.
2. أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار المعارف، القاهرة، 1990.
3. اسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي، مطبعة العبيكان، الكويت، 1995.
4. أميرة اسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية – التركية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الوصل، 2003.
5. حسن الطبقة، تحولات العثمانيين المتأخرين: الدولة والمجتمع والثقافة، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2018.
6. خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.
7. عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، 1951.
8. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العرب المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
9. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار المعارف، القاهرة، 1986.
10. .....، العثمانيون في التاريخ والحضارة،ط2، دار القلم، القاهرة، 1999.
11. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، 1981.
12. هاملتون جيب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، دار الهدى للثقافة والنشر، بيروت، 1997.
13. Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, 1961.
14. Donald Quataert, Ottoman Manufacturing in the Age of the Industrial Revolution, Cambridge University Press, 1993.
15. Halil İnalcık, The Economic and Social History of the Ottoman Empire, 1300–1914, Cambridge University Press, 1994.
16. Halil İnalcık, The Ottoman Empire: The Classical Age and Its Transformation, Oxford University Press, 1994.
17. Şevket Pamuk, The Ottoman Economy in the 19th and Early 20th Centuries, Cambridge University Press, 1987.
18. Shaw & Shaw, op.cit,, p.64.
19. Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, Cambridge University Press, 1977.
20. Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. 2, Cambridge University Press, 1977

المصادر العربية مترجمة الى الانكليزية

1. Ibrahim Rizqana, Türkiye, Yusuf Press, Cairo, n.d.
2. Ahmed Ezzat Abdel Karim, Studies in Modern Arab History, Dar Al-Maaref, Cairo, 1990.
3. Ismail Ahmed Yaghi, The Ottoman State in Islamic History, Al-Obaikan Press, Kuwait, 1995.
4. Amira Ismail Muhammad Al-Obaidi, Syrian-Turkish Relations, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Arts, Al-Wasl University, 2003.
5. Hassan Al-Tabqa, Transformations of the Late Ottomans: State, Society, and Culture, Arab Center for Research, Beirut, 2018.
6. Halil Inalcik, The History of the Ottoman State from Rise to Decline, translated by Muhammad Al-Arnaout, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2002.
7. Abdul Rahman Al-Rafi'i, The Era of Muhammad Ali, Dar Al-Maaref, Cairo, 1951.
8. Abdul Aziz Suleiman Nawar, Contemporary Arab History, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1988.
9. Muhammad Harb, The Ottomans in History and Civilization, Dar Al-Maaref, Cairo. 1986.
10. ،.....The Ottomans in History and Civilization, 2nd ed., Dar al-Qalam, Cairo, 1999.
11. Muhammad Farid Bey, History of the Sublime Ottoman State, Dar al-Nafais, Beirut, 1981.
12. Hamilton Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West, translated by Abdul Majid Hasib al-Qaisi, Dar al-Huda for Culture and Publishing, Beirut, 1997.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 136) 2026, pp. 992-1004

The Economic Conditions of The Ottoman Empire During World War I 1914-1918

Asst.Instr Hassanein Abdul Sattar Al-Jabouri
College of Basic Education/Al-Mustansiriyah University
hassaneinaljebory@uomustansiriyah.edu.iq
07700042718

Abstract

During World War I (1914–1918), the Ottoman Empire experienced a profound economic crisis that affected all its production and service sectors. The state's participation in the war depleted its limited resources and deteriorated the agricultural, industrial, and commercial infrastructure, which was already weak before the outbreak of the war. Agriculture was directly affected by the recruitment of large numbers of peasants and the confiscation of livestock and agricultural equipment for the war effort, which led to a sharp decline in grain and cotton production and the outbreak of famines in some provinces, such as Syria and Iraq. The industrial sector declined sharply as a result of the interruption of raw materials from Europe, and many small workshops and factories ceased operations, with the exception of some military industries that were established with German support to meet the needs of the fronts. Regarding trade and public finances, the naval blockade imposed by the Allied powers caused an almost complete paralysis of exports and imports, and customs revenues declined significantly. Meanwhile, the Ottoman government resorted to printing money without cover, which led to severe monetary inflation and the loss of the value of the Ottoman lira. As a result, by the end of the war, the Ottoman Empire entered a state of comprehensive economic collapse, which represented one of the factors The main reason for its disintegration and fall in 1918, leaving a difficult economic and social legacy in its former areas of influence.

Keywords: Ottoman Empire, World War I, agriculture, industry, trade.